

مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية

The concept of Sovereignty in the light of international changes

أ. جمال بن مرار، أستاذ مساعد قسم (أ)،

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

قسم العلوم السياسية،

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2017/09/26 – تاريخ المراجعة: 2017/12/03.

ملخص:

يتناول المقال موضوع مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية، بهدف فهم الرهانات العلمية التي تحيك بالمفهوم والإحاطة بالتطورات البحثية، واستيعاب طبيعة الصعوبات التي تعترض مآل مفهوم السيادة في إطار التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية وبروز ظواهر تكبح السيادة الوطنية للدول منها ظاهرة العولمة، حيث الدولة حسب المفهوم الواقعي الكلاسيكي هي فاعل واحد ووحيد في العلاقات الدولية، ومع التطورات الحاصلة في المجال التقني والعلمي والتطور التكنولوجي برزت فواعل على الساحة الدولية تنافس الدولة في كثير من الوظائف التي كانت تعتبر ضمن اختصاص الدولة ولا تقبل الدولة التنازل عنها؛ ومن هذه الفواعل: الشركات العابرة للحدود أو فوق قومية، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحكومية، ظاهرة العولمة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال.

إنّ المتتبع للأحداث يرى أن العالم أصبح في ظل الثورة الإعلامية والاتصالية والتقنية وخاصة الانترنت، أصبح قرية صغيرة وهو ما أثر بطريقة أو بأخرى على السيادة ما جعلها مجالاً للصراع داخل الدولة الواحدة، بل أصبح وضع الدولة يتأثر كثيراً على الصعيد الدولي بالشكل الذي تمارس فيه السيادة داخل هذه الدول من خلال التدخلات المباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يطرح مآل السيادة ومستقبل السيادة من خلال إيجاد مفهوم جديد للسيادة وفق منظور يحافظ على أركان الدولة وبقائها واستمرارها، لأن السيادة والدولة متلازمان ومتكاملان وهما وجهان لعملة واحدة.

الكلمات المفتاحية:

السيادة، العولمة، الدولة، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير حكومية، العلاقات الدولية.

Abstract:

This paper discusses the concept of sovereignty in the light of international changes, with the aim of understanding the concept development, and the nature of its difficulties, that face the definition of sovereignty in the framework of international and regional changes and the emergence of phenomena that inhibit the national sovereignty of countries such as the phenomenon of globalization, According to the classical realist theory, the State is the only actor in international relations, and with the developments in the field of science and technology, a new actor has emerged in the international arena that create a competition between them and the state in many functions; One of these actors: transnational corporations or supranational, non-governmental organizations, governmental organizations, terrorism, organized crime.

The follower of the events believes that the world has become a small village under the revolution of information and communication and technology (ICT), especially through the Internet, which has affected in one way or another, the Sovereignty of State. However the status of the State is greatly affected at the international level Through direct or indirect interventions, then

we should see the future of sovereignty through the creation of a new concept of sovereignty in a perspective that preserves the foundations of the state and its survival and continuity, because sovereignty and the state are complementary and they are two sides of the same coin.

Keywords:

Sovereignty, globalization, state, multinational corporations, non-governmental organizations, international relations.

مقدمة:

إن العالم يشهد تغيرات هيكليّة وتطورات قيمية متسارعة، من خلال التداخل والتأثير البين والواضح بين العوامل الدولية الخارجية والعوامل الداخلية، وفي ضوء جميع هذه التداخلات والتغيرات التي تطرحها سيادة الدولة، فقد أثّرت عدة تساؤلات عن مفهوم السيادة (منذ صلح واستفاليا 1648) ودور الدولة و مصيرها كمؤسسة سياسية وقانونية وكجهاز سلطة وإدارة في ظل هذه المستجدات، وهذا ما يمثل جوهر التفكير. ولقد تعددت الأطروحات وتنوعت إلى حد أن تناقضت حول موضوع الدولة في خاصية جوهرية تنفرد بها وهي السيادة.

ففي ظل العولمة وغيرها من الفواعل، مازال الجدل مستمرا بين تلك الاتجاهات، فمن القائل بتراجع دور الدولة وضمحل مفهوم سيادة الدولة "كينشي أو ماهي - نهاية الدولة القومية -"، إلى قائل بأن الدولة سوف تستمر في أداء أدوارها ووظائفها بطرق وأساليب جديدة، وأن الأمر لا يتصل بتراجع دورها وإنما يتحدد في إعادة تعريفه وتحديد مكوناته على ضوء ما يشهده العالم من تطور (البنك الدولي في طبعته العشرين في مطالبته بالمزيد من الدولة)، إذ تدفع هذه التغيرات الدولة باتجاه جديد في العلاقة للتكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة و التي تتجاوز حدودها الوطنية نظرا لتغلغل والانتشار الواسع لتلك الظواهر العابرة للحدود الإقليمية.

لقد ارتبط مفهوم السيادة منذ نشأته بظهور الدولة القومية في العصور الوسطى، وهو لصيق بها يعني لا سيادة بدون دولة، وقد عرف هذا المفهوم عدّة تطوّرات وبالرغم ذلك ظلت سيادة الدول من مؤشرات القوة والمكانة لكنّها تغيرت مؤخرًا، وعليه نطرح الإشكالية الآتية: كيف أثّرت التحوّلات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة؟.

أولاً: مفهوم السيادة وتطورها التاريخي:

أ) - مفهوم السيادة:

إن السيادة هي احد المفاهيم الأساسية في علم الساسة، فقد أثار المصطلح نقاش وجدل، ويستعمل بصورة متعددة، وتعني وجود في كل دولة مستقلة سلطة نهائية، وهذه السلطة هي العليا في كل الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية. وإن تعريفات السيادة كثيرة، وهي تتعدد حسب المنطلقات الفكرية والظروف المحاطة بظهور التعريف السيادة.

مصطلح السيادة بالإنجليزية Sovereignty كلمة مشتق من اللفظ اللاتيني Superanus ومعناه "السمو" و"الأعلى"، وأول من استعمل الكلمة هو "جون بودان" J.Bodin " (1530-1596) في كتابه "الكتب الستة للجمهورية وهو أول مفكر يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة، ويعرف السيادة بأنها: "السلطة العليا فوق المواطنين والرعيا والتي لا تقيد بقانون"¹. أما "ستارك" عرف السيادة: "بأنها البقية التي تملكها الدولة في نطاق الحدود التي يرسمها القانون الدولي"².

¹ الصديق الشيباني، " أزمة الديمقراطية المعاصرة "، القاهرة: طبع بمطابع الشرق، الطبعة الأولى، ص50.

² حسن عبد الله العابد، " انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية "، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص55.

أما "دوقي" ينتقد فكرة السيادة بقوله: السيادة لا تلي متطلبات القانون الدولي المعاصر وذلك لأنها لا تتفق و اتجاهاته¹.
وأما الأستاذ "جورج سال" بعد انتقاده لفكرة السيادة، قد استخلص أن الذي يقوم مقامها هي فكرة الاختصاصات، والمهمة الرئيسية للقانون الدولي تتجه نحو إعطاء الاختصاص لأشخاصه وتقسيمها بينهم².
فقد حدد "جون أوستين" (1790-1859) نظرية السيادة (وهو من رواد النظرية الكلاسيكية) على أساس أن الدولة نظام قانوني فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي لقوة³.

وقد تطورت المفاهيم المعنية بالسيادة وكذلك أشكال السيادة في ظل تطور التغيرات الحاصلة في المجتمع من الناحية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، مما أثر تأثيرا بالغا في مفهوم الدولة ككل ومن ثم السيادة. إذ ترجع سيادة الدولة أساساً إلى مبدأ هام يحكم العلاقات بين الدول، منذ تكوين الجماعة الدولية في شكل دول، أصبحت السيادة إحدى الركائز والدعائم الأساسية لقانون الدولي العام⁴. وحسب "توماس فرونك": تعد السيادة تاريخياً العامل الأساسي في العلاقات الدولية⁵. منذ إبرام معاهدة واستفاليا 1648 فإن سيادة الدولة كانت المبدأ الموجه لعلاقات الدولية، وبأنها المحصلة الطبيعية الناتجة عن تطور المجتمع الدولي. وحددت معاهدة واستفاليا مجال التعاون بين الدول، إذ مثلت السيادة المبدأ الأساسي في إقامة العلاقات بين الدول، وهي تعد ركيزة أساسية في السياسة الدولية.
إن مبدأ السيادة كان ولا يزال أحد مقومات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الدولة، وبذلك مصطلح السيادة مرادف لمصطلح الدولة في السياسة الدولية، فلا سيادة بدون دولة ولا دولة بلا سيادة. أما الموسوعة السياسية فتعرف السيادة على أنها: "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملزمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم ومركز إصدار القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام، والأمن، وبالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة، ولها حق استخدامها لتطبيق القانون"⁶. فإن السيادة: هي السلطة المطلقة، غير المحدود، التي تمارسها الدولة على رعاياها، وعلى جميع المنظمات التي يكونها الرعايا داخل الدولة⁷.

ب) - خصائص السيادة:

من هذه التعاريف يمكن استنتاج مجموعة الخصائص التي تتصف بها السيادة الدولة هي:

- 1) - السيادة مطلقة: بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية سلطة فوقها في سن القوانين.
- 2) - السيادة شاملة: أي تطبق على جميع المواطنين في الدولة و رعاياها وكذا المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة.
- 3) - السيادة لا يتنازل عنها: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها، فالدولة، والسيادة متلازمان، ومتكاملان.
- 4) - السيادة دائمة: حيث السيادة قائمة طالما الدولة موجودة، بصرف النظر عن تغيير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة، أي أن السيادة تدوم بدوام قيام الدولة، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك نهاية الدولة.

¹ نفس المرجع، ص55.

² نفس المرجع، ص57.

³ عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسية"، بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 1991، ص163.

⁴ محمد نصر مهنا، "في نظرية الدولة والنظم السياسية"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص48-49.

⁵ منذر الشاوي، "فلسفة الدولة"، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013، ص558.

⁶ حسن عبد الله العابد، مرجع سابق، ص59.

⁷ عبد الغني البسيوني عبد الله، "النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)"، مصر: منشأة الإسكندرية: 1991، ص53.

5) - السيادة غير القابلة للتجزئة: لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون هناك أكثر من سيادة واحدة في الدولة.

ج) - مظاهر السيادة:

فالسيادة الداخلية و السيادة الخارجية هما في الحقيقة، كما يرى الأستاذ "كاره مالبر" وجهان لسيادة واحدة ، فلا وجود إذن لسيادتين متميزتين، فكلاهما يعنيان، في الواقع، وجود سلطة لا تعلو عليها أية سلطة أخرى، فالسيادة الخارجية يقول الأستاذ "كاره مالبر"، ليست شيئا آخر، غير التعبير تجاه الدول الأجنبية عن السيادة الداخلية للدولة، وفي المقابل فإن السيادة الداخلية غير ممكنة بدون السيادة الخارجية ؛ فالدولة التي تخضع بشكل أو بآخر لدولة أجنبية لا تملك سلطة ذات سيادة في الداخل " ¹.

ثانيا: أهم نظريات السيادة:

أ) - النظريات التقليدية للسيادة:

يمثلها كل من " جون بودان " و " جون أوستين " يقولون بالسيادة المطلقة. فيعتبرها " ج . بودان " أنها السلطة العليا على المواطنين والرعابا والتي لا تخضع لقوانين ². أما نظرية المفكر الانجليزي " ج . أوستين " تقوم على فكرة القانون الطبيعي؛ ومفادها أن الحاكم يكون فوق الجميع يفرض طاعته على الجميع.

ب) - النظريات الحديثة للسيادة:

1- مبدأ سيادة الأمة:

يمثلها " جون جاك روسو"، أوضح في مؤلفه " العقد الاجتماعي ": " إن السيادة عبارة عن ممارسة لإرادة عامة، وأنها ملك لأمة جمعاء - باعتبارها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها- وليست ملكاً لحاكم، ولهذا فإن سيادة الأمة Souveraineté Nationale وحدة واحدة غير قابلة لتجزئة ولا يمكن التصرف فيها أو التنازل عنها، والأمة وحدها هي المالكة لها " ³.

2- مبدأ سيادة الشعب:

يتماشى هذا المبدأ مع النظام الديمقراطي المباشر، إذ يكون لشعب حق ممارسة السلطة بنفسه، ولكل فرد من أفراد الشعب جزء من السيادة " ⁴. ومفهوم سيادة الشعب يرجع إلى " ج.ج. روسو" الذي أعلن أن السيد هو الشعب Le Souverain est le Peuple ومصدر السيادة عند " روسو" هو العقد الاجتماعي - عقد الأفراد فيما بينهم - لغرض إنشاء المجتمع المدني، ومن هذه اللحظة يبدأ مفهوم السيادة الشعبية في الظهور و العمل " ⁵.

ج) - النظرية المعاصرة للسيادة:

والتي يمثلها " ألفن توفلر" وهو يرى أن الدولة ستفقد سيادتها بشكل تساوى فيه الدول القوية و الدول الضعيفة على السواء. وتبحث النظرية في سيادة الدول، وهل ستبقى السيادة العنصر الأساسي في العلاقات الدولية؟.

¹ عبد الهادي عباس، " السيادة"، دمشق: دار الحصار لنشر والتوزيع، 1994، ص38.

² الصديق الشيباني ، مرجع سابق، ص 56.

³ حسن عبد الله العابد، مرجع سابق، ص 60.

⁴ نفس المرجع، ص 61.

⁵ نفس المرجع، ص 61.

ويرى من الباحثين خاصة " جرسون جيلس " Gherson Giles " : "أن السيادة أصبحت مرنة أو معدومة أحياناً، ففي عالم اليوم، وفي مجالي السياسة والاقتصاد، فإن من الصعب إبقاء السيادة بعيدة عن دوامة الولايات المتحدة الأمريكية " ¹.

أما الباحث " تريمبل فيليب " Trimble Philip " في بحثه " العولة والمؤسسات الدولية وتآكل السيادة الوطنية والديمقراطية": أنه نتيجة لممارسات متخذي القرار أصحاب السلطة في المنظمات الدولية يحدث انحطاط في جوهر السيادة الوطنية، وسوف يستمر هذا الانحطاط بزيادة إجراءات العولة في القرن الحالي و القادم " ².

أما " فوللر جراهام " Fuller Graham يؤكد أن الدولة محاصرة في كل مكان وسيادتها تتعرض من الأعلى، من قبل قرارات الأمم المتحدة، بخصوص حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، وتعرض لتدمير من الداخل من خلال المطالب الشعبية بالحصول على المعلومات ³.

وهناك من المفكرين " باربير بنجاما " Barber Benjamin الذين يطرحون تناقص السيادة وتآكلها ومحاصرتها، وكما يبين الباحث أن التطورات التي شهدتها النظام الدولي، قد نالت من مفهوم السيادة الوطنية، في وجهيها الداخلي والخارجي، إلا أن السيادة بقيت أهم معيار يحكم العلاقات الدولية " ⁴.

- نقد نظرية السيادة "هارولد لا سكي" *

يقول " لا سكي " أن قيام الدولة وفق الظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء القومية في أوروبا نتيجة النزاع الديني في القرن السادس عشر.

وأما في القرن عشرين قد تخطى هذه الظروف و هناك ظروف تاريخية مخالفة تستدعي النظر في ماهية السيادة.

" فإذا كنا نريد نظرية للالتزام السياسي مناسبة من الوجهة الأخلاقية يجب علينا أن نعالج المشكلة من زاوية مختلف، ففي الحضارة المبدعة ليس المهم هو قيام الدول المنفصلة كعرض من الأعراض التاريخية ولكن المهم هو الحقيقة العلمية التي نشاهدها في تشابك العالم واعتماد دوله على الأخرى، فالوحدة الحقيقية للولاء هي العالم والتزام الطاعة الحقيقي هو للمصلحة إخواننا من البشر ⁵. " ومن ثم قيام الدولة المستقلة صاحبة السيادة خطر من الناحية العالمية على رفاهية الإنسانية، وان زوال سيادة الدولة ليعد شرطاً أساسياً لا يمكن بدونه للدول أن تستمتع بحياة يسودها العقل، كما أن قيام حكومة عالمية أمر جوهري في أي مشروع يهدف لتحقيق رفاهية البشر، وينبغي ألا تترك الدول المستقلة ذات السيادة لتحل مشاكلها عن طريق الحرب ففي هذا خيانة للعقل الذي يميز الإنسان ممن سواه " ⁶، فهو يفرق بين

¹ أحمد الرشدي، " التطورات الدولية ومفهوم السيادة الوطنية "، القاهرة: سلسلة الحوار العلمي قسم العلوم السياسية، 1994، ص 09.

² محمد عبد المعز نصر، " في النظريات و النظم السياسية "، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص 443

³ نفس المرجع، ص 444.

⁴ نفس المرجع، ص 446.

* لاسكي هارولد جوزيف (1893-1950) مفكر سياسي اقتصادي بريطاني، درس وتخرج من جامعة أوكسفورد سنة 1912، شارك في سياسة الحزب العمال البريطاني من سنة 1936، وأشهر مؤلفاته: دراسات في مشكلة السيادة، السلطة في الدولة الحديثة الشيوعية، القومية و مستقبل الحضارة، الحرية في الدول الحديثة. - عبد الوهاب الكيالي، " موسوعة السياسة "، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، 1990، ص 383-384.

⁵ محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص 447.

⁶ عبد الجليل كاظم الوالي، " جدلية العولة بين الاختيار والرفض "، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275، جانفي 2001، ص 58.

الحكومة والدولة وأن مشكلة السيادة الداخلية تظهر في مباشرة الحكومة لسلطاتها. وبذلك يقرر " لا سكي" أن تكون الدولة من الناحية الداخلية دولة مسئولة، وينكر ما ذهب إليه " بودان " أن سيادة الدولة مطلقة غير مسئولة أو محدودة، وينكر على " أستين" تفسيره القانوني للسيادة وتقريره أن السلطة صاحب السيادة غير مقيدة ولا يمكن تقسيمها أو التخلي عنها، وأن القانون ما هو إلا إرادة صاحب السيادة " ¹.

ثالثا: دور العولمة ومؤسساتها:

1- مفهوم العولمة وجذورها:

- مفهوم العولمة:

إن العالم يتفاعل مع ظاهرة العولمة بكل مظاهرها من تسهيل حركة الأشخاص والمعلومات والسلع والبضائع بين الدول، وعن أرض بلا حدود، وسوق بلا حدود، وثقافة بلا حدود، أي لا وطن ولا أمة ولا دولة من خلال الأقمار الصناعية و شبكات الانترنت والمواصلات، بعد ما عجزت العقائد والنظريات والأفكار عن تحقيق ذلك خلال مسيرة إنسانية طويلة ². وعند ذكر مصطلح العولمة (Globalisation = الكونية) ، فإن المصطلح يعبر عن تجاوز الحدود الراهنة لدول إلى آفاق أوسع، وتشمل العالم بأسره ³.

ويرى محمد عابد الجابري أن العولمة ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية، والتي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللا محدود غير مراقب، والمحدود هنا هو الدولة القومية أساس التي تتميز بحدود جغرافية معينة والتي تراقب على مستوى تنقل البضائع والسلع والأشخاص والأموال وحماية حدودها أي عدم التدخل في شؤونها الداخلية سواء السياسية، الاقتصادية، الثقافية، أما اللا محدود المقصود به العالم، فإن الكلمة الفرنسية هي ترجمة لكلمة Globalisation، والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء، وتوسع دائرته ليشمل الكل ⁴.

ويرى إسماعيل صبري عبد الله، أن العولمة هي تداخل الوضع لأمر الاقتصادي، الاجتماعي، السياسية والثقافية، والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية لدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى الوطن محدد، أو إلى دولة معينة، وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي ⁵.

يتبين من خلال التعارف أن العولمة ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغير، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كفية في مجالات السياسية، الاقتصاد، الاتصال، الثقافة، فإن لها بُعد كوني متزايدة ويمكن استخلاص أربعة عمليات أساسية لعولمة هي:

01) - المنافسة بين القوى الكبرى.

02) - الابتكار التقني (التكنولوجي).

¹ محسن أحمد الحضيري، " العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة "، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000، ص 16.

² محمد عابد الجابري، " قضايا في الفكر المعاصر "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 136.

³ إسماعيل صبري عبد الله، " العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية"، القاهرة: دار جهاد لطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 43.

⁴ السيد يسين، " في مفهوم العولمة "، ورقة قدمت إلى العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 26.

⁵ نفس المرجع، ص 261.

03) - انتشار عولمة الإنتاج.

04) - التبادل / التحديث.

2) - تداعيات العولمة:

إن العولمة تتضمن تعمقا في مستويات التفاعل، أو الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات و التي تشكل المجتمع العالمي و تعمق العمليات الكونية¹، وانتشار المعلومات واختراق الحدود بين الدول و زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات، فهذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعض الآخر، فيمكن القول أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الأشخاص والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق عالمي، وفي هذا الصدد يقرر " جيمس روزنو " تقسيمها إلى ستة فئات: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود ومؤسسات².

وهناك من يرى أن مفهوم العولمة لا يقتصر على هذا المعنى وحده، بل ينصرف إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته، أو بعبارة أخرى أكثر دقة وتحديدًا، تعميم نمط من أنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية تختص بها جماعة ما أو أمة على الجميع؛ فقد صدرت أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية وعليه تعني الدعوة إلى تبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد، السياسة والثقافة أو ما يصطلح عليه بالأمركة³.

وقد أدت المتغيرات الدولية إلى تآكل وانحسار وتراجع الدولة القومية على عدة مستويات منها ما يتعلق بالوظائف الاقتصادية وتحديد السياسات الاقتصادية و السيادة على الاقتصاد الوطني (المستوى الاقتصادي)، ونفوذ المؤسسات الاقتصادية أحدث تحولات في المفاهيم المتصلة بها، الأمر الذي جعل بعض الكتابات الصادرة تنبأ، بل تسلم بقرب نهاية واضمحلال الدولة القومية، " كينيش أوماهي" kenichi Ohmae يرى في كتابه: نهاية الدولة القومية، أن السلطة المخولة لدولة القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية. و" بنيامين باربر" Benjamin Barber في كتابه: الجهاد ضد السوق الكونية، أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين، مما سيجعل الدولة شيئاً زائداً، لا ضرورة له.

وحسب " محمد عابد الجابري " إن من لا يملك، لا يراقب، ولا يوجه، وبالفعل فدور الدولة في المراقبة، والتوجيه في المجال الاقتصادي يقلص في نظام العولمة إلى درجة الصفر⁴.

يقول " جون ارشيبالدو لانوس " Juan Archibaldo Lanus : " إن السوق المالي العالمي الجديد ليس مكاناً يمكن إيجادها على الخريطة، وإنما يمكن إيجادها في المائتين ألف شاشة الكترونية مثبتة في مكاتب موزعة عبر العالم، ومرتبطة فيما بينها " ⁵.

أ)- الجانب الاقتصادي:

- النقد الالكتروني*:

¹ بركات محمد مراد، العولمة: ذلك المفهوم المراوغ، مجلة العربي، الكويت: وزارة الإعلام، العدد 526، سبتمبر 2002، ص 26-27.

² محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 151.

³ نفس المرجع، ص 155.

⁴ ستيفن ج. كوبرين، " النقد الالكتروني و نهاية الأسواق العالمية "، ترجمة: عبد الفتاح الصبحي، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، العدد 86، جانفي/فيفري 1998، ص 54-55.

⁵ حازم البلاوي، " دور الدولة في الاقتصاد "، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص 149.

هو أحد مظاهر اقتصاد عالمي يشيد في الفضاء السيبرنتيكي Cybernétique (عملة البيت كوين BitCoin)، وليس في الفضاء الجغرافي، وي طرح هذا النوع من النقد مشكلات عديدة أمام سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد، وسلوك الفاعلين الاقتصاديين، كما يجعل الحدود المحيطة بالأسواق القومية، والدول القومية أكثر قابلية لاختراق، أو ربما لا مبرر لها بصورة متزايدة، ففي عالم يصبح فيه النقد الإلكتروني الحقيقي واقعياً يومياً، سوف يعاد تحديد الدور الأساسي لدولة في اقتصاد السوق الحر، كما سيعاد تعريف مدى لزومية الحدود، والجغرافيا بصورة جذرية¹.

إن قيمة العملة اليوم يحددها السوق - بعد العدول عن قاعدة الذهب التي كان معمول بها بعد 1945 "بروتون وودس" ففي عام 1971 خطاب الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون" أصبحت العملة الدولار الأمريكي عملة عائمة -، والقليل من الدول التي ترضى تماماً عن القيمة التي يضعها السوق لعملتها، ولكن ليس معنى هذا أن الحكومات لا يمكنها بعد الآن أن تؤثر في قيمة عملاتها في مختلف الأحوال، والظروف، لكن مقدرتها على التأثير بسهولة في تلك القيمة في أسواق العالم آخذة في التراجع. ومن ناحية أخرى فإن ظهور ما يسمى بالنقد الإلكتروني (BitCon)،** والاستعمال الواسع له من شأنه أن يجعل البيانات المتعلقة بالاقتصاد القومي أقل معنى إلى حد كبير، والواقع أن ظهور كل من النقد الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية يثير أسئلة جوهرية حول السوق القومية بوصفها الوحدة الأساسية لحساب في النظام الاقتصادي العالمي.

لقد حولت التقنية المجتمعات إلى مجتمع عالمي حر، من خلال سوق مالي ومعلوماتي دولي قادر على تحويل الأموال، والأفكار إلى أي مكان في العالم خلال ثواني، فرأس المال سيذهب إلى حيث توجد حاجة إليه و يبقى حيث يعامل جيداً و تتوفر الشروط (في حالة عدم توافر الشروط من خلال تلاعب أو التحكم بقيمته أو استعماله أو التضيق بإجراءات و قوانين سينتقل إلى بلد أو منطقة أخرى) الضرورية، وتلعب السوق المالية العالمية الآن دوراً محورياً في توفير الحرية لأموال و لمعلومات عن المال (البورصة) دون الاستفادة من التدخل الحكومي.

إن السياسات الوطنية التي كانت تلجأ إليها الدول في الماضي (ما يسمى السياسة الحمائية politique protectionniste من خلال الإجراءات التنظيمية و نظام الحصص و الحواجز الجمركية) لمجابهة تقلبات الدورة الاقتصادية، لم تعد لها جدوى أمام الانفتاح الاقتصادي الوطني على السوق العالمي - النظام النيوليبرالي السياسة الحمائية مقابل السياسة الانفتاحية - . فقد أدى التقاء الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية نظاماً مالياً دولياً تتقرر فيه قيم العملات، ليس بالتلاعب السري لبنوك المركزية التي تنقزم مجموع احتياطياتها بتجارة يوم واحد في أسواق العملات العالمية، بل بعدد لا يعد ، ولا يحصى من الحقائق المتوفرة الآن على الفور بمجرد الجلوس أمام الشاشة التلفزيون أو الانترنت، ونرى نقلاً مباشراً لاضطرابات والأزمات في بلد معين (أزمة الرهن العقاري 2008)، فتسقط قيمة العملة الوطنية خلال ثواني أو ترتفع، فإن الدولة اليوم، لم تعد لها سلطة في إصدار عملتها، وضبط قيمتها و التي ظلت أحد الجوانب التقليدية لسيادة.

• النقد الإلكتروني: هو عبارة عن وحدات أو عملات رمزية تأخذ شكلاً رقمياً، وتنقل على الشبكات الإلكترونية ووحدات القيمة النقدية الرقمية هي الوحدات الأساسية لقيمة النقود الإلكترونية، وهي قد تماثل أو لا تماثل وحدات العملة الوطنية.

¹ أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة لنشر، 2000، ص 211.

** عملة البيت كوين= Bit Coin : هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأى عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت. على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/بيتكوين> الساعة: 20 سا و 55 د يوم 19 سبتمبر 2017.

إن ثورة المعلومات و الاتصالات قد حررت النقود من كل مظهر مادي، إذ تنتقل عبر الحدود من خلال نبضات ، أو ومضات لاسلكية، فالنقود لم تعد تنتقل مادياً في حقائب ، أو صناديق ، وإنما تنتقل عبر الأثير في شكل تلكسات ، أو مجرد تغيير في القيود المحاسبية في حسابات البنوك¹. ففي نفس الوقت تتجه فيه الصناعة إلى العالمية نجد أن إدارة الاقتصاد العالمي يخضع أكثر فأكثر الأحكام، ومؤسسات تجاوز الحدود السياسية الوطنية ، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك العالمي، وكذلك الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8)، أو غيرها من التجمعات المالية، والاقتصادية الدولية، والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد السياسات المالية والاقتصادية الدول².

أصبحت الشركات العالمية * حسب " ريكاردو بتريللا " المركز في تحديد حاكمية الاقتصاد العالمي، فلا تعباً بالدولة القومية، ولا قوانينها، ولا بضوابطها، وإن كانت في ذلك لا تقلل من أهمية تحالفها مع دولها الأصل وتطبيقاً لمرجعيتها الوطنية أو توظف في سن القوانين أو تساعدها في فتح الأسواق، قد تعجز في دخولها أو تواجهها فيها شركات منافسة من حجمها أو أكثر. ويقول في هذا الصدد: " إن قرارات الكبرى التي تحول الحاضر، وتخلق المستقبل في تخصيص الموارد التكنولوجية، والاقتصادية، والتي تهم عدة دول، ومناطق من العالم، أصبحت من صلاحية الشركات العالمية الكبرى ... وأن الدول لم تعد تلعب حسب ما يتراءى إلا دوراً ثانوياً منعزلاً مُهْمَشاً، بالنسبة لشركات، الدول أصبحت تابعة لا مسيرة وذلك لتراجع دورها "³.

إن هذه الشركات العالمية الكبرى سواء المتعددة الجنسيات، أو العابرة لقومية، لا تعتمد توجهات الدولة، بقدر ما تنافسها في تحديد حاضر الاقتصاد العالمي، ورسم معالمه المستقبلية، وفي أحسن الأحوال تتحالف معها، تجنباً لما من شأنه أن يصيب الاقتصاد القومي من ضرر محتمل "⁴. وتشكل الشركات العالمية العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، هي شركات ضخمة (مجمع = Groupes)، حيث أن قيمة المبيعات السنوية إحداها تتجاوز الناتج المحلي لعدد من الدول، نظراً لحجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم فإنها قادرة على الحد من سيادة الدول.

ب)- الجانب الجيوسياسي:

تعد حالات تفكيك الدولة القومية من إحدى أبرز سمات القرن الواحد والعشرين، على الرغم من أن الدولة كانت في إحدى المراحل الرئيسية في بناء وتكوين، وأضحت وحدة تحليل أساسية حسب المدرسة الواقعية، ورافق عمليات التفكيك (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما صاحب من تفكيك المعسكر الشرقي)، سواء على صعيد المجتمعات أو الأقاليم، إعادة توحيدها بصورة أخرى، وقد شهد القرن العشرين العديد من هذه الحالات⁵.

وما حدث في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة 1991، وإعادة صياغة خارطة سياسية جديدة في أوروبا، من جهة تفكيك جمهورية تشيك سلوفاكيا (دولتين جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا)، أما جمهورية يوغوسلافيا إلى دويلات (الجبل الأسود، مقدونيا،

¹ يحيى اليحيوي، " العولمة أية عولمة؟"، بيروت: إفريقيا الشرق، 1999، ص 49.

² نفس المرجع، ص 49.

* الشركات العالمية: ما حصل في القرن الثامن عشر، شركات التوابل البريطانية ودخولها إلى الهند.

³ إيان كلارك، " العولمة أو التفكك"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 20.

⁴ دانيال بروميرغ، " التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟"، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الساقى، 1997، ص 10-11.

⁵ روجر أوين، " الدولة والسلطة في الشرق الأوسط"، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص 51.

كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، صربيا)، انفصال كوسوفو عن جمهورية صربيا، والأزمة الأوكرانية واسترجاع روسيا الفيدرالية لشبه جزيرة القرم (Crimée)، والحركات الانفصالية في أوكرانيا، إسبانيا، بلجيكا، المملكة البريطانية... الخ، وهذا تعدى إلى الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء البريطاني، للخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit).

أما في القارة الإفريقية تفكيك الدول منها: السودان (شمال السودان وجنوب السودان)، وانفصال إريتريا، وغيرها من الأزمات والحروب الأهلية في: ليبيا، لسيراليون، وتفكك الدول في الشرق الأوسط (إعادة تقسيم المنطقة سيكس بيكوس²)، ونشوب الأزمات وعدم الاستقرار (الفوضى الخلاقة) في كل من: سوريا، العراق، اليمن.

أما في القارة الآسيوية كل من: أفغانستان، بورما، الصين، دول القوقاز وروسيا الفيدرالية التي تعاني من حركات الانفصالية التي أصبحت تهدد الوحدة الترابية لهذه الدول، وآيا كانت أسباب ودوافع تفكيك تلك الدول سواء لضعفها، أو التعدد الأثني، العرقي، الديني، فإن إعادة تركيب جغرافيتها تتم وفق لمصالح الاقتصادية لقوى الكبرى، ويعد إنجاز هذه المهمات التفكيك وفقا لمنظورها التاريخي و تحليلها الموضوعي، أكثر احتمالا عندما تضم هذه الدول الواحدة (المفككة)، أعراق متعددة أو طوائف دينية خاصة لتوافر هذه المقومات في معظم بلدان الشرق الأوسط (سيكس بيكون الأولى و الثانية)، ثم إعطاء أجزائها السمات الرئيسية لمفهوم الدولة من دون متضمناتها الحقيقية. وبذلك معظم الدول لم تعرف السيادة سواء الداخلية أو الخارجية، فكان إعادة تشكيل البلدان وفق المتطلبات توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولا تنفي هذه التغيرات الكبرى وجود أوضاع تفكيك أخرى في مناطق مختلفة من العالم، وإعادة تكوينها بصورة اندماجية مغايرة وفقا لمشروع الشرق الأوسط الكبير وأخرى وغيرها، وتستهدف القوى الساعية إلى تفكيك، سواء من خلال العنف (احتلال العراق، أفغانستان وسوريا) إلى نقل الصراع القائم بين فلسفة النظامين المتضادين إلى تناقضات و صراع داخل النظام القومي الواحد، إحياء الهويات العرقية يعجل بزوال الدولة القومية باتجاه سيادة كيانات الأثنية المتعددة، وغالبا، لا يدور الصراع بين القوى الأثنية حول خلافات حضارية، أو رؤى الحداثية، بقدر ما يكون باتجاه الاستئثار بسلطة الدولة¹.

وقد ساعد ذلك على تراجع الدولة القومية من خلال إضعافها، فقدائها نفوذها على صعيد السياسة الدولية وهو ما أدى بالدولة إلى عدم قيامها بعدة وظائف، وإفساح المجال أمام حوافز فاعلة باتجاه الاقتصاد الرأسمالي نحو قوى السوق، وأدى تدويل الأسواق و عالميتها من الناحية الاقتصادية الى تراجع دور الدولة القومية أو إعادة توجيه هذا الدور نحو المساهمة في تراكم رأس المال في الاقتصاديات المتقدمة².

خاتمة:

إن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسئوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، لا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغير مفهومها وتم إعادة توزيعها. فقبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكا للأباطرة والملوك ثم انتزعتها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استغلال الشعوب اعتدادها بنفسها، أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلا في القوى المتحكمة به.

¹ محمد حيدر، " الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافية "، بيروت: رياض الرس لكاتب والنشر، 2004، ص 86.

² نوازي أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، مجلة دفاثر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة سعيدة، العدد الرابع، 2011، ص 34.

أمّا ما يشار إليه في الفقه القانوني عادة بمبدأ المساواة في السيّادة أو مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذات السيّادة، فإنّما هو مبدأ نظري ويكاد يكون العمل في الغالب والواقع على غير ذلك ومؤدى ذلك أن السيّادة ترتبط ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أن القوة - باختصار - شرط من شروط ممارسة السيّادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كافة الأصعدة .

وبصفة عامة يمكن القول بأنّ ظاهرة العولمة قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق الدولي التقليدية القائمة على جمع من دول ذات سيادة، وقد تباينت آراء المحلّلين في هذا الصدد، إذ يرى بعض الكتاب أنّ العالم يشهد حاليا ما يمكن أن يسمى بأفول السيّادة. في حين يرى البعض الآخر أن النسق العالمي انتقل بالفعل إلى ما بعد السيّادة فيرى كل من Clark، و Williams ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيّادة بهدف تقديم تعريف جديد له أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السّياق التاريخي المعاصر، وهم يشيرون في هذا الصدد إلى آراء بعض الكتاب الداعيين إلى صورة جديدة للسيّادة من ذلك مثلا: السيّادة المشتركة، أو المقيدة، السيّادة الجزئية.